أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

# الراصد

# شؤون فلسطينية

## 2018/04/23م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

## المحتويات


أكثر من 100 عضو بالمجلس الوطني يطالبون بتأجيله..... 3

«حماس» تدرس تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة..... 5

المالكي يقول الإدارة الأمريكية أصبحت خطرا على العالم ويكشف عن «خطوات مفاجئة» للقيادة الفلسطينية..... 7

برلماني فلسطيني: انعقاد "الوطني الفلسطيني" في رام الله مخالف لإعلان القاهرة 2005..... 9

عبد المجيد يكشف عن عقد مؤتمرين وطنيين في بيروت وغزة بعد أسبوع..... 11

"المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" يرفض انعقاد المجلس الوطني..... 12

الشعبية ترفض أي سياسات يمكن أن تشكل أطر موازية لمنظمة التحرير..... 14

محيسن يربط محاولات تشويه "الحمدلله" وموقف القيادة بجهات تحاول وقف عقد الوطني ..... 15

ساسة ومحللون: "قطع حكومة عباس رواتب موظفي قطاع غزة جريمة "غير أخلاقية" لا مبرر لها 17

صرخة الانقاذ الوطني .. مشروع شغب بمئات التواقيع على اجتماعات رام الله واوساط فتحاوية تؤكد سيطرة الرئيس محمود عباس على المشهد الداخلي ورفض اي بدائل..... 23

محيسن: الشعبية لن تكون جزءا من مساعي حماس لتشكيل أطر موازية! ..... 25

تفاصيل جديدة حول اغتيال العالم فادي البطش.. والشرطة تنشر صورا للمنفذين ..... 26

## أكثر من 100 عضو بالمجلس الوطني يطالبون بتأجيله

**غزة – صفا 2018\4\22**

طالب أكثر من 100 عضو من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأحد، تأجيل عقد المجلس في دورته الثالثة والعشرين المزمع عقدها في 30 أبريل الجاري بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة.

جاء ذلك في رسالة وجهها هؤلاء الأعضاء لرئيس المجلس سليم الزعنون عبر الفاكس والإيميل اليوم، وتم تأكيد وصولها، وفق ما أفاد به الأعضاء لوكالة "صفا".

ورفضت حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية عقد المجلس دون توافق وطني، مؤكدين أن الخطوة من شأنها تعميق الانقسام الداخلي.

وأكدت الرسالة أنه درءًا للأخطار المحدقة بقضيتنا الفلسطينية، وحرصًا على لم الشمل الفلسطيني بعيداً عن التمزق والانقسام، يجب تأجيل عقد المجلس.

وأوضحت أن مكان انعقاد الجلسة–حسب الدعوة التي وصلت إلى بعض الأعضاء–هو رام الله وهذا يحول دون وصول الكثير من الأعضاء بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، مما يؤدي بالضرورة إلى حضور أعضاء دون آخرين.

وذكرت الرسالة أن هذا يقدح بشكل كبير بتمثيل المجلس الوطني الفلسطيني لجميع الفلسطينيين أينما وجدوا علماً بأن ذلك حقٌ لهم أقره قانون ولوائح المجلس.

وأشارت إلى أن موضوع الدعوة إلى الجلسة يتناقض مع مخرجات اللجنة التحضيرية الذي عقد في بيروت 2017 والتي من أهم بنودها ضرورة التوافق الوطني وحضور الكل الفلسطيني، ليكون معبرًا عن جميع شرائح الشعب الفلسطيني وقواه وفصائله، وهذا غير ممكن من خلال الدعوة زماناً ومكاناً وموضوعاً.

وأهابت الشخصيات باتخاذ قرار وحدوي جريء لتأجيل عقد هذه الجلسة للمجلس الوطني الفلسطيني حتى تتوفر الأجواء والظروف المناسبة لذلك، حرصًا على وحدة الشعب وقواه ونسيجه المقاوم.

يذكر أن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج دعت الجمعة، فصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية إلى عدم حضور المجلس الوطني "تحت حراب الاحتلال برام الله"، ووصفته بـ "التقسيمي".

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قررت خلال اجتماع برئاسة الرئيس محمود عباس في 7 مارس الماضي عقد المجلس الوطني يوم 30 إبريل 2018.

واتفقت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت يناير 2017 على عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقًا لإعلان القاهرة 2005.

ويعتبر "المجلس الوطني" برلمان منظمة التحرير؛ والذي تأسس عام 1948م، ويضم ممثلين عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ من مستقلين ونواب برلمانيين، وفصائل فلسطينية باستثناء حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وفصائل أخرى.

وعُقدت آخر دورة للمجلس الوطني في قطاع غزة عام 1996، تبعتها جلسة تكميلية عقدت في مدينة رام الله عام 2009.

## «حماس» تدرس تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة

**رام الله، غزة – محمد يونس، فتحي صبّاح الحياة 23\4\2018**

علمت «الحياة» أن حركة «حماس» تدرس صيغاً مختلفة لإدارة قطاع غزة في حال نفذت السلطة الفلسطينية تهديدها بالانسحاب منه، بينها تشكيل حكومة محلية، أو حكومة وطنية لعموم الأراضي الفلسطينية تتخذ من غزة مركزاً لها. بموازاة ذلك، وجه أكثر من 100 من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني رسالة إلى رئيس المجلس سليم الزعنون طالبوا فيها بإرجاء عقد المجلس إلى أجل غير مسمى، «درءاً للأخطار المحدقة بقضيتنا الفلسطينية، وحرصاً على لمّ الشمل الفلسطيني بعيداً من التمزق والانقسام».

وقال مسؤولون في «حماس» لـ «الحياة» في رام الله، إنهم يناقشون مع القوى المختلفة صيغاً لإدارة القطاع في حال انسحاب السلطة، منها تشكيل حكومة محلية في غزة تضم القوى المختلفة أو شخصيات مستقلة، ومنها أيضاً تشكيل «حكومة عموم فلسطين» في غزة، واعتبار الضفة محتلة ويتم العمل على تحريرها. وأضافوا أن لديهم رزمة أفكار للرد على خطوة عقد المجلس الوطني في رام الله، لكنهم يدرسون خطواتهم هذه مع شركاء من القوى السياسية والمستقلين.

وكان الرئيس محمود عباس أعلن أن أمام السلطة الفلسطينية خيارين، إما أن تتسلم الحكم بصورة كاملة في قطاع غزة، أو تتركه بصورة كاملة لـ «حماس»، مشيراً إلى انه سيتم البحث في إمكان اتخاذ المجلس الوطني قراراً بحل المجلس التشريعي الذي تحظى فيه «حماس» بغالبية الثلثين. وأعطت السلطة إشارات جدية إلى بدء انسحابها من غزة، بوقف دفع رواتب موظفيها في القطاع للمرة الأولى منذ الانقسام عام 2007. ويقول مسؤولون فلسطينيون إن السلطة تدرس إحالة جميع هؤلاء الموظفين على التقاعد بعد فشل جهود تمكين الحكومة من العمل في غزة.

ومع تعمق أزمة الانقسام الوطني، يخشى مراقبون أن يتحول الانقسام إلى انفصال دائم، ويتوقعون نشوء نظام سياسي في غزة تشكل «حماس» العمود الفقري له. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه إن «حماس» أيضاً لن تقيم نظاماً على التعددية، وهذا النظام سيتسم بالهيمنة الحزبية والفردية على غرار حكم السلطة في الضفة.

على خط مواز، يُعد المجلس الوطني لعقد دورة عادية له، للمرة الأولى منذ عام 1988، من أجل انتخاب قيادة جديدة وإعادة بناء النظام السياسي للسلطة، من دون مشاركة قوى أساسية، مثل حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي». وفيما أعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، إحدى الفصائل الأساسية في منظمة التحرير، مقاطعة الاجتماع احتجاجاً على ما أسمته «تفرد» حركة «فتح» بالقرار، وعقد اجتماع المجلس في الأراضي المحتلة، ما يحول دون مشاركة عدد من قادة فصائل الشتات، يواصل عدد من القوى السياسية في غزة درس المسألة قبل إصدار موقف نهائي.

وعلمت «الحياة» أن «حماس» لن تمنع أعضاء المجلس الوطني من غزة بمغادرة القطاع للمشاركة في جلسات المجلس المزمع عقدها نهاية الشهر الجاري في رام الله. وأكدت مصادر قيادية أن عدداً من قادة «حماس» عقدوا أخيراً سلسلة اجتماعات منفصلة مع عدد من قادة فصائل منظمة التحرير في القطاع وخارجه في شأن مقاطعة الجلسات. وأضافت أن قادة معظم الفصائل، باستثناء «الشعبية»، ردوا بأنهم لم يتخذوا قراراً بالمشاركة من عدمها.

## المالكي يقول الإدارة الأمريكية أصبحت خطرا على العالم ويكشف عن «خطوات مفاجئة» للقيادة الفلسطينية

**رام الله - «القدس العربي»: 23\4\2018**

هاجم وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور رياض المالكي، الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، وقال إنها أصبحت «خطرا على العالم أجمع». وكشف النقاب عن خطوات ستتخذها القيادة الفلسطينية ستكون «مفاجئة للكثيرين»، ودعا إلى تحرك عربي لوقف المخططات الأمريكية الرامية لنقل السفارة إلى مدينة القدس.

وقال في تصريحات أدلى بها للإذاعة الفلسطينية، إن القيادة الفلسطينية ستقدم على خطوات إضافية، دون أن يوضحها، لكنه قال إنه سيعلن عنها قريبا، مؤكدا أنها ستكون «مفاجأة للكثيرين»، لمواجهة الإدارة الأمريكية

واتهم المالكي الإدارة الأمريكية بأنها أصبحت «خطرا على العالم أجمع»، وأنها «باتت عدوا للحق الفلسطيني «.

وأشار إلى أن ذلك الأمر يتطلب «وقفة جادة» من قبل الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي لمواجهة هذه الإجراءات الأمريكية.

وأشار إلى أنه وبتعليمات من الرئيس محمود عباس، سيطلب عقد اجتماع للجنة السداسية الوزارية العربية، التي شكلت عقب قرارات الرئيس الأمريكي الأخيرة تجاه القدس، لتحمل مسؤولياتها حيال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في شهر أيار/مايو المقبل.

وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية منذ اختتام القمة العربية في الظهران، تتحرك بتعليمات الرئيس لـ «التصدي للقرار الأمريكي ومنع بعض الدول من نقل سفارتها إلى القدس، إضافة الى التحرك المرتبط بالاعتراف بفلسطين وتوفير الحماية الدولية لشعبنا».

وأشار إلى أن الفلسطينيين لوحدهم لا يستطيعون مواجهة «الغطرسة الأمريكية»، داعيا لأن تكون هناك «وقفة جادة» تبدأ بالدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز وكل الدول الحريصة على تطبيق القانون الدولي،

وأكد أن إلغاء الخارجية الأمريكية مصطلح «الأراضي المحتلة» واستبداله بالضفة الغربية وقطاع غزة «لن يغير من واقع الأمر والوضع القانوني للأراضي الفلسطينية أي شيء».

وقال وزير الخارجية إن محاولات السفير الأمريكي في تل أبيب ديفيد فريدمان إسقاط مصطلح الأراضي المحتلة «يعطي دلالة على أن الولايات المتحدة فقدت مصداقيتها بالكامل، ولم تعد مرجعية لأحد وخرجت عن المنطق بانحيازها الكامل للاحتلال والاستيطان».

## برلماني فلسطيني: انعقاد "الوطني الفلسطيني" في رام الله مخالف لإعلان القاهرة 2005

**طولكرم (فلسطين) – خدمة قدس برس 22\4\2018**

قال النائب عن كتلة "التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي الفلسطيني، فتحي قرعاوي، إن نواب الكتلة بالضفة الغربية "لن يشاركوا في جلسة المجلس الوطني التي أعلن عن عقدها في مدينة رام الله نهاية أبريل الجاري".

وأوضح قرعاوي في حديث لـ "قدس برس" اليوم الأحد، أن عدم مشاركة نواب التغيير والإصلاح بسبب "اتخاذ قرار منفرد بعقد الجلسة من قبل السلطة الفلسطينية وحركة فتح دون التشاور مع بقية القوى والمؤسسات".

وشدد على أن عقد جلسة للوطني برام الله "جاء بعيدًا عن الإجماع الوطني الذي تم التوافق عليه، خلال اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني برئاسة سليم الزعنون، يومي 10-11 كانون ثاني/ يناير 2017 في بيروت".

وأشار إلى أن عقد جلسة الوطني في رام الله، مخالف لإعلان عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقًا لإعلان القاهرة (2005).

واستدرك: "عقد المجلس الوطني في رام الله، يحول دون مشاركة الكثير من القيادات المُقيمة في الخارج، كما يقيّد الحاضرين في مضمون القرارات الصادرة عنه".

وأردف النائب قرعاوي: "تحديد موعد عقد المجلس الوطني لم يتم بالتشاور مع الكل الفلسطيني، انسجامًا مع دعوة اللجنة التحضيرية التي دعت الرئيس محمود عباس البدء فورًا بمشاورات مع القوى السياسية كافّة للتوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير".

وبيّن أن الدعوات التي وصلتهم للمشاركة في المجلس الوطني جاءت كونهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو المجلس الشرعي المنتخب من الشعب.

واعتبر أن "إصرار حركة فتح على عقد اجتماع المجلس الوطني متوقع في ظل حالة التفرد في القرار الفلسطيني الذي غلب عليه اللون الواحد في الفترة الأخيرة".

وأكد النائب فتحي قرعاوي: "ذلك سيكرس الانقسام ويبقي الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هي عليه".

ورحب، بقرار الفصائل الفلسطينية التي أعلنت رفضها المشاركة في جلسة المجلس الوطني، مؤكدًا أن "التاريخ سيسجل موقفها بمداد من نور لأنها لم تقف موقف المتخاذل من الوحدة الوطنية في ظل المخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية تحت مسمى صفقة القرن".

ويُعد المجلس الوطني الفلسطيني بمثابة برلمان منظمة التحرير، ويضم أكثر من 750 عضوا، ممثلين عن الفصائل والقوى والاتحادات والتجمعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها.

وكانت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني قد عقدت برئاسة رئيس المجلس سليم الزعنون، دورة اجتماعات لها يومي 10-11 كانون الثاني/يناير 2017، بمقر السفارة الفلسطينية في بيروت، وأعلنت عن عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقا لإعلان القاهرة (2005).

ودعا المجتمعون يومها الرئيس محمود عباس إلى البدء فورا بالمشاورات مع القوى السياسية كافّة من اجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن اعلان المجلس الوطني الفلسطيني، عن عقد اجتماعه يوم 30 نيسان/ أبريل في مدينة رام الله في الضفة الغربية، دون توافق فلسطيني، عقّد الموقف، الأمر الذي دفع بالفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية للمقاطعة، إلى جانب تحالف القوى، وبعض الهيئات وأعضاء من "الوطني" السابقين والحاليين.

## عبد المجيد يكشف عن عقد مؤتمرين وطنيين في بيروت وغزة بعد أسبوع

**دمشق – صفا 23\4\2018**

كشف أمين سر تحالف قوى المقاومة الفلسطينية في دمشق خالد عبد المجيد، أن مؤتمرا وطنيا سيعقد في بيروت في ٢٩ من شهر نيسان الحالي وآخر في غزة نهاية الشهر الجاري، بمشاركة كافة القوى والفصائل والهيئات والفعاليات والاتحادات والشخصيات الوطنية وأعضاء المجلس الوطني الذين أعلنوا مقاطعتهم لخطوة انعقاد مجلس رام الله "الإنقسامي"، وتأكيدًا على عدم مشروعيته.

وقال عبد المجيد في تصريح صحفي من دمشق، إن المؤتمر سيبحث الخطوات المفترض اتخاذها لمواجهة المحاولات الأمريكية الإسرائيلية الرجعية للنيل من الحقوق الفلسطينية في إطار ما سمي بصفقة القرن التي تعتبر القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي وشطب حق العودة.

كما أنه سيبحث الرد على "الخطوة الانقسامية التي قام بها رئيس السلطة محمود عباس وفريقه بالدعوة لعقد مجلس رام الله متجاوزا نتائج الحوارات والتوافقات الفلسطينية التي أكدت على إعادة تشكيل مجلس وطني جديد بالانتخابات او بالتوافق يشارك فيه الكل الفلسطيني وممثلين عن كل تجمعات شعبنا في الداخل والخارج، وأن يعقد في أي عاصمة عربية بعيدا عن حراب الاحتلال".

وقال عبد المجيد: "لقد تم تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لعقد هذا المؤتمر الوطني في بيروت تزامنا مع مؤتمر آخر وفعاليات أخرى في غزة ومناطق التواجد الفلسطيني".

وذكر أن شخصيات فلسطينية وازنة من لبنان وسوريا وممثلين عن مناطق أخرى ستشارك في مؤتمر بيروت.

وبيّن كذلك أن المؤتمر الوطني سيناقش تداعيات صفقة القرن ومسيرات العودة الكبرى وسيرفع الغطاء السياسي والتنظيمي والشعبي والفصائلي عن "مجلس رام الله الانقسامي اللا شرعي". على حد تعبيره.

كما سيبحث آليات خطط المرحلة القادمة ومواجهة تداعيات انعقاد المجلس في رام الله، وخطوات إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية سياسية وتنظيمية وعلى أساس الميثاق الوطني الفلسطيني وبرنامج المقاومة والانتفاضة وحماية الوحدة الوطنية والحقوق الفلسطينية .

## "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" يرفض انعقاد المجلس الوطني

**عمان – صفا 23\4\2018**

أعلن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، مساء الأحد، عدم اعترافه بأي قرار يصدر عن أي جهة نيابة عن الشعب الفلسطيني دون تمثيل ديمقراطي حر وشامل للشعب الفلسطيني.

وأكد المؤتمر في بيان وصل (صفا) رفضه لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني تحت حراب الاحتلال، داعيا إلى عقده في بلد عربي بمن تبقى من أعضائه على قيد الحياة، واتخاذ قرار بحل المجلس نفسه، والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يشارك فيه كل فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وشدد المؤتمر أن أولى مهام المجلس الجديد المنتخب يجب أن تكون "إسقاط اتفاق أوسلو وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها لخدمة أهداف الميثاق الوطني الفلسطيني، وبمشاركة جميع القوى الفلسطينية في الداخل والخارج دون استثناء".

وقال إن اتفاق أوسلو أدى إلى "تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، وإنشاء السلطة الفلسطينية في الداخل، وتم على أثر ذلك تجميد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتهميش الشعب الفلسطيني في الشتات، مما أضر بالمشروع الوطني ضررا أكبر من وعد بلفور المشؤوم".

دعوة الزعنون

واعتبر المؤتمر أن دعوة سليم الزعنون لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع في رام الله في 30 ابريل/نيسان 2018، إنما هي تجديد للدعوة السابقة في 14 سبتمبر 2015 والتي أسقطها الضغط الشعبي الكبير آنذاك لمخالفتها القواعد الوطنية الثابتة.

ونوه إلى أن أخر اجتماع شرعي للمجلس الوطني عقد في الجزائر عام 1988، ولم يعقد أي اجتماع آخر بعد ذلك التاريخ في أي بلد عربي، وفي هذه الأثناء توفي 88 من أعضائه، كما سقطت عضوية الأعضاء العسكريين فيه بعد حل تنظيماتهم، وانتهت كذلك صلاحية عضوية النقابات والجمعيات المكونة للمجتمع الفلسطيني.

وأشار المؤتمر إلى أن له هيئة وأفرادا لم يخولوا أي شخص أو جهة صلاحية التفاوض أو التوقيع على أي تفريط بالحقوق الوطنية الثابتة وأولها حق العودة.

وأضـاف "الكلمـة الأولـى والأخيـرة سـتبقى دومـا للشـعب الفلسـطيني، والـذي يثبـت فـي الوقـت الـراهن عبـر مسيرات العودة أنه لن يتنازل أبدا عن حقه في العودة إلى أرضه واستعادة كل حقوقه المشروعة".

## الشعبية ترفض أي سياسات يمكن أن تشكل أطر موازية لمنظمة التحرير

**غزة/سما/ 22\4\2018**

التقى وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع وفد حركة حماس المتواجد في القاهرة، وجرى نقاش مطوّل حول الأوضاع السياسية الراهنة والمخاطر الماثلة أمام الشعب الفلسطيني، وبخاصة مخاطر صفقة ترامب، وكيفية التصدي لها بشكلٍ مُوحّد وفق رؤية وبرنامج وطني، يُوحّد طاقات الشعب ويُنظّم نضالاته على مختلف المستويات.

كما بحث الوفدان سبل تطوير مسيرات العودة لما تحمله من إصرار على استمرار مقاومة الاحتلال والحفاظ على حق العودة كمكون رئيسي من حقوق شعبنا.

كذلك استعرض الوفد حيثيات موقف الجبهة الداعي إلى تأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني والإصرار على عقد مجلس وطني توحيدي، وعدم المشاركة في هذه الدورة، ومن أن هذا الموقف لا يحمل أي مسٍّ بمنظمة التحرير ومكانتها وصفتها التمثيلية، وأن الجبهة حريصة على تعزيز هذه المكانة والصفة للمنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وشددت على رفضها لأي سياسات أو نشاطات يمكن أن تؤدي إلى تشكيل أطر موازية للمنظمة.

## محيسن يربط محاولات تشويه "الحمدلله" وموقف القيادة بجهات تحاول وقف عقد الوطني

**وكالات – سما 2018\4\23**

أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، جمال محيسن، أن هناك علاقة بين عملية التشويه بسمعة رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمد الله من قبل الشائعات التي خرجت مؤخراً في بعض المواقع والصفحات الصفراء والمشبوهة قبل أيام، ومحاولة اغتياله أثناء استهداف موكبه الشهر الماضي عند معبر ايرز شمال غزة.

وقال محيسن في تصريحات له، إن الدكتور الحمد الله تعرض لعمليتين اغتيال الأولى سياسياً والثانية معنوياً عن طريق تشويه سمعته، وكما أن السلاح يغتال ويقتل أيضاً القلم يغتال"، لافتاً إلى أن محاولة بث السموم في المواقع الصفراء وتشويه سمعته دولة رئيس الوزراء تأتي تشويها لنهج القيادة الفلسطينية بالأكمل.

وأضاف أن "تشويه سمعة رئيس الوزراء الفلسطيني تأتي في محاولة لتشويه نهج القيادة الفلسطينية التي يترأسها محمود عباس"، مستدركاً "لكن الدكتور رامي الحمد الله معروف بمواقفه وصلابته القوية ولن يتأثر بأي من هذه الشائعات التي تخرج عن أخلاقنا وأدبياتنا".

وأشار إلى أن هناك جهات تحاول جاهدة بأن لا ينعقد المجلس الوطني في تاريخه المزمع ثلاثين الشهر الجاري، " ومن الممكن أن حملات التشويه التي طالت الحمد الله من أجل هذا الأمر أو التشويش على المجلس الوطني".

وتابع محيسن " لكننا سنعقد المجلس الوطني في موعده وكل الأمور جاهزة من أجل انجاحه، وحركة فتح موحدة وستبقى موحدة ومنسجمة مع بعضها البعض"، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن أغلب القيادات الفلسطينية على مستوى مسيرة الثورة تعرضوا لاغتيالات نفسية ومعنوية أيضاً، حسب تقديره.

وكانت المؤسسة الأمنية الفلسطينية قالت في بيان لها: إن إشاعة مغرضة على موقع إعلامي مأجور معروف لدينا؛ التقطتها المواقع والصفحات الصفراء التي تقف خلفها ميليشيات محظورة يترأسها المدعوان محمود الزهار وفتحي حماد، واستندت إليها في بث الاشاعات والترويج لها للنيل من أحد الرموز السياسية لدولة فلسطين؛ رامي الحمد الله رئيس مجلس الوزراء.

وأشارت المؤسسة في بيان لها، اليوم الجمعة، إلى أن ذلك يأتي للنيل معنويا من رئيس الوزراء ومن سمعته بعد فشل محاولة الاغتيال الجسدي التي تعرض لها، والتي تقف خلفها هذه الميليشيات التي تدير وتمول هذه الصفحات والمواقع.

## ساسة ومحللون: "قطع حكومة عباس رواتب موظفي قطاع غزة جريمة "غير أخلاقية" لا مبرر لها

**أمد/ غزة – خاص : 23\4\2018**

لا تزال حكومة الرئيس عباس تمتنع عن صرف رواتب موظفي المحافظات الجنوبية، أسوة بالمحافظات الشمالية، دون أي بيان رسمي يشرح حقيقة المسألة، سوى بيان خجول ونعيب في ذات الوقت أعاد عدم صرفها، الى "خلل فني"..ولم تجد لذلك "الخل" أي حلول ممكنة بعد مضي 22 يوما على موعد صرف الرواتب.

ولم تفكر الحكومة أو الرئاسة بتداعيات القرار على عشرات ألاف الأسر في قطاع غزة، الذين أصبحوا بين الشائعات والتصريحات غير المسؤولة، دون أي تصريح من أحد ليترك مصيرهم مجهولاً، ولتضاف أزمتهم على مجمل الأزمات التي يعاني منها "المجتمع الغزي"، الذي أصابه الفقر والجوع والركود الإقتصادي والتجاري وانهيار في البنية التحتية، وانعدام الكهرباء والماء الصالحة للشرب، واغلاق المعابر ووقف التحويلات الطبية وشح الأدوية في المستودعات، وملف الخريجين ورواتب الشهداء والجرحى وملف الاعمار.. كل ذلك وبعيداً عن الصراعات السياسية بين طرفي الإنقسام ..

"أمد للإعلام" قام بعملية رصد لأراء بعض الشخصيات السياسية وكتاب ومحللين ونشطاء وإعلاميين.

عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وليد العوض قال لـ"أمد": "نحن نرفض تاخير صرف الراواتب بأي حال من الأحوال، ونطالب بالعودة عنه كونه اجراء غير قانوني، وقد سبق أن عبرنا عن هذا الموقف في حينه وطالبنا بتحييد قضايا الناس واحتياجاتها عن مربع الخلافات السياسية.

واضاف، كتبت على صفحتي الشخصية لسيادة الرئيس ان سيادته يقول دائما، ان زيارة السجين لا تعني دعم السجان، وانا انوه لسيادته ان صرف رواتب الموظفين الذين يعيشون وعائلاتهم في سجن كبير بسبب الانقسام لا يعني دعما للانقسام.

وأكد العوض، نحن نسعى وسنواصل بكل جهد من اجل الإسراع بصرف رواتب الموظفين في المحافظات الجنوبية ، "والحديث عن خلل فني مسألة لا يتقبلها اَي عقل"، الواجب السياسي والإنساني والقانوني يتطلب صرف الرواتب، بالطبع دون التخلي عن ضرورة استلام الحكومة وتولي مسؤلياتها ومهامها وقيامها بواجباتها كافة، ان ذلك يتطلب تنفيذ اتفاقات المصالحة دون زيادة او نقصان وبلا لف او دوران تلك

الاتفاقات التي رسمت طريق إنهاء الانقسام واخرها اتفاق أكتوبر 2017 وصادقت عليه الفصائل في نوفمبر من العام الماضي"

عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح علاء ياغي تحدث لـ"أمد": "هناك خطوره بالغه لعدم صرف الرواتب حتى هذا الْيَوْمَ، بهذه ألطريقه تدفع بالاف العائلات الى طريق لا تحمد نهاياته، ناهيك عن الفقر والبؤس والتشرذم والامراض الاجتماعية التى ممكن ان تصل اليها هذه العائلات، بل من حالة التيه التى سوف نصل اليها، وفقدان الثقه بالمستقبل والذى يمهد الطريق لمشاريع سياسيه مختلفه، ممكن ان تقضي على القضية الفلسطينية.

وقال ياغي، اعتقد انه على القياده الفلسطينيه ان تتوقف عن هذه الإجراءات فورا، وان تبحث عما يمكنه من تقوية المجتمع الفلسطيني وتوحيده فى مواجهة المخاطر الحقيقيه التى تواجه الكل الفلسطيني، ان تبحث عن خطوات واجراءات تمس مباشرة بحكم حماس لغزه وليس المس باهالى غزه أنفسهم.

وأشار الى، ان العمل على إنهاء الانقسام بطرق جديه كفيل ان يصل بِنَا الى تجديد الشرعيات بالسرعة الممكنه وان يعيد البوصلة لاتجاها الوحيد، وان يعطى الجماهير الفلسطينيه الأمل من جديد فى إمكانية تحقيق ما نصبو اليه"

وأكد القيادي في حركة حماس د. أحمد يوسف لـ"أمد": "هذا التأخيرفي صرف رواتب الموظفين لا يمكن فهمه في السياق الوطني إلا محاولة لتركيع قطاع غزة، وهو سلوك غير أخلاقي وغير مهني أو مسئول، ويعكس حجم الانحطاط الذي وصلت إليه جهات في سلطتنا الوطنية أصبحت تتماهى مع سياسات الاحتلال للضغط على أهلنا وحشرهم في زاوية الاستسلام. هل يعقل أن تحارب الناس في لقمة عيشها وأنت تدعي التصدي للاحتلال وأمريكا؟!

وهل من الوطنية أن تعاقب غزة وأهلها وهم في أوجِّ حراكهم وتحديهم لجيش الاحتلال، في مشهد تجليات الصمود الذي تجسده مسيرات العودة في كل نقاط التماس مع الاحتلال في قطاع غزة، وتحتاج في وقفتها التاريخية تلك إلى كل سند معنوي وحياتي لتعزيز صمودها.. إن سياسات حكومة الحمد الله وقيادة السلطة لا يمكن فهمها أو تبرير ها في أي سياق وطني إلا أنها تأتي لتكريس المزيد من الضغط الذي يتساوق مع الاحتلال والتنسيق الأمني معه لكسر شوكة مقاومة شعبنا حتى في إطارها السلمي الذي أفزع الاحتلال."

القيادي في الجبهة الشعبية ذو الفقار سويرجو قال لـ"أمد" :"أن هو قرار سياسي بائس يتسم بالفوقية و الاستعلاء على ابناء الشعب الفلسطيني الذين دفعوا من اعمارهم سنوات طويلة في خدمة الوطن .

الخطوة هي جزء من مسلسل الابتزاز المالي لاهل غزة بكل ابوانها السياسية خدمة لاجندة غربية تستند على الوهم بان يكون اخضاع غزة لصالح الاجندة الغربية و لصالح دول عربية مرتبطة و تابعة للدب الامريكي الراحل هو المدخل نحو ولادة كيان فلسطيني يحمي عورتهم .

وأكد سويرجو، لن ينجحوا و لن يمروا و الايام دول بين الناس.

وقالت القيادية الفتحاوية د. رانية اللوح لـ"أمد": "أعتقد أن هذا إجراء غير سليم وغير مجدي... خاصة في الوقت الحالي وفي ظل استمرار مسيرة العودة الكبرى والتي لاقت مباركة من القيادة الفلسطينية.... نحن مع انهاء الانقسام وهذه الحقبة السوداء من تاريخ القضية الفلسطينية... لكن هذه الخطوة اذا كانت للضغط على حماس لتسليم القطاع، فهي خطوة متأخرة جدا.. كان ممكن قبل تمكن وتجذر حماس بالحكم... فللسلطة والمال "مذاق خاص"، ولا أظن أن حماس يعنيها جدا موت او أن يجوع مليوني فلسطيني في سبيل بقاءها.

وأفادت، اللوح في حديثها الى "أمد، الى انها اقترحت سابقاً البحث عن سبل أخرى لعودة غزة للوطن، أما قطع الرواتب فهو ليس إلا انهاك للمواطن، واستنزافه، ونحن الآن بامس الحاجة لتعزيز صمود وتقوية جبهتنا الداخلية"

وعقب الباحث والمحلل السياسي د. يوسف عيسى قائلا : "مما لا شك فية ان عملية وقف صرف رواتب موظفي القطاع العام فى قطاع غزة يعتبر عملا مخالف للقانون الأساسي وخرقا واضحا للعقد بين الموظف والسلطة وانتهاك خطير للحقوق الأساسية للموظف العام التى كفلها قانون الخدمة المدنية وقانون خدمة قوى الأمن العام وان التبريرات التى ساقتها السلطة بان هناك خللا فنيا قد وقع وتسبب فى تأخر الرواتب ونتساءل هنا لماذا وقع هذا الخلل الفنى مع موظفى القطاع فقط ولم يشمل جزء من موظفى السلطة فى رام الله ولماذا لما يعالج هذا الخلل حتى هذا اللحظة ؟

الجميع يعلم أن الخلل ليش فنى بل سياسي بامتياز وجاء بناءا على تعليمات واضحة من الدكتاتور عباس الذى يصر على تنفيذ مشروعة بفصل غزة عن عمقها الوطنى فى الضفة والقدس ويعتقد أن بإجراءات العار هذه يستطيع أن يكسر روح التحدى التى تتسم بها غزة وان بإمكانه تركيع غزة وأهلها عبر التساوق

مع المحتل الذى يطلق العنان لجيشة ارتكب ابشع الجرائم بحق متظاهرى غزة وفى نفس الوقت يطلق عباس النار على قوت ورغيف خبزهم "

وأضاف "هذا الجرائم التى يرتكبها عباس بحق أهلنا فى غزة ما هى الا امتداد الجرائم التى ارتكبها هذا المافون والذى يتصرف كزعيم عصابة يسطو على حقوق شعبنا ومستقبل أجيالة وليس غريبا علية هذا السلوك فمن أعطى التعليمات لحصار جزء من شعبة وتفتيش حقائب التلاميذ وتقديس العلاقة مع المحتل ان يمعن فى محاولات إذلال أهلنا فى غزة لكسر إرادة الثورة الساكنة فى ارواحهم

لقد ان الاوان بأن يتحد كل الشرفاء والأحرار من شعبنا ليشكلوا جبهة انقاذ وطنى لحماية المشروع الوطنى واعادة الإعتبار والروح للمؤسسات المختطفة وللتخلص من هذا الدكتاتور الذى يعمل على تفصيل نظام سياسى على مقاسه ومعايرة الخاصة"

وصرح عضو المركز القومي للبحوث د. محمد اشتيوي لـ"أمد" : "لم تأت سياسة قطع الرواتب من عدم وفي تقديري انها جاءت بشكل ممنهج وصولا الى تغيير التوازنات في المنطقة سيما بما يتعلق بقطاع غزة. وان ما يمارس من ممارسات قمعية تجاه قطاع غزة من قبل السلطة الوطنية لا يمكن ان يصبوفي مصلحة قضيتنا الفلسطينية وانما يخدم الاحتلال الاسرائيلي بشكل مباشر وذلك من خلال اضعاف مقومات صمود ابناء شعبنا في القطاع وجعل كل همهم البحث عن لقمة العيش ومصدر للامان.

وقال الكاتب والناشط عمر حماد لأمد: "عدم صرف الرواتب يأتي استكمالاً للعقوبات السابقة التي فرضها عباس على غزة مطلع ابريل 2017م والتي قال في حينه بانها خطوة ضاغطة على حماس لحل اللجنة الادارية ، وسيتم وقفها في حال حلت حماس لجنتها، والجميع يعلم ان حماس حلت لجنتها لاحقاً ولم يفي عباس بتعهده"

واستطرد :"قطع الرواتب مؤخراً والمبرر من قبل عباس بعدم وفاء حماس بتمكين حكومة الوفاق ، خطوة غير مبررة خاصة بعد مرور عام كامل على العقوبات السابقة والتي لم تساهم في الضغط على حماس بل زادت الطين بلة

الرواتب حق وظيفي للموظف ولا يجوز بحال من الاحوال المساس بها او استخدامها كورقة ابتزاز وضغط سياسي

بالطبع وقف الرواتب له تداعيات خطيرة على الموظف والمجتمع برمته ، ويمس بشكل مباشر بالامن المجتمعي "

وأضاف :"في النهاية وكما تعلمون بان الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف صعبة جدا على المستوى الحياتي والوطني خاصة بعد القرار الامريكي الذي اعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل ، وكان بالاحرى على الرئيس ان يعزز من صمود شعبه ويتسلح به عوضا عن اشغالة في مناكفات او تحويله الى شعب متسول يلهث خلف لقمة عيشه"

أما الكاتب والناشط أشرف انشاصي قال لـ"أمد": "بخصوص عدم صرف الرواتب للمحافظات الجنوبية أنا أرى بأن عباس ليس سوى منفذ للقرار الذي جاء ضمن خطة أمريكية واسرائيلية لدفع قطاع غزة للانفصال. قرارات بهذا الحجم دون أن يجرؤ مسئولي حكومي أو تنظيمي على الخروج علانية لتوضيحها للجمهور هذا دليل واضح بأنها املاءات نفذوها دون نقاش .

والرسالة التي أود أن أوجهها هي لشعبنا و أهلنا في قطاع غزة بأن لا يستمعوا لبائعي الوهم واللاعبين على الوقت وأن لا يسكتوا على سرقة حقوقهم وقوت أطفالهم وأن لا يصدقوا بأن عباس يريد استرداد غزة بهذه الطريقة ".

وقال الكاتب نضال خضرة لـ"أمد"، عدم صرف الرواتب لليوم السادس عشر.لها بعد اجتماعي وبعد سياسي علي صعيد البعد الاجتماعي هذا استهداف واضح بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وهذا الاجراء يعزز حالة الانهيار المجتمعي في ظل معركة شعبنا مع الاحتلال

علي الصعيد السياسي هذا الاجراء له ابعاد سياسية خطيرة في ظل انعقاد المجلس الوطني في 30 من الشهر الحالي ،ومن الممكن أن تساهم هذه الاجراءات في دفع حركة حماس بتاجاه فتح قنوات اتصال احادية مع الاسرائيليين من خلال اطراف دولية لحل ازمة قطاع غزة، بعيداً عن وحدانية التمثيل الفلسطيني المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية"

ومن جهته قال الكاتب والمحلل السياسي د.طلال الشريف: "عدم صرف الرواتب ووقفها نهائيا هي جريمة أكبر من جرائم القتل الجماعي وجرائم الحرب التي تنتهي من الضحايا لحظة وقوع الجريمة أما في حالة قطع الرواتب عن الآلاف من الموظفين سواء على خلفية الضغط لتمرير مخطط سياسي أو حقدا شخصيا على أهل غزة فهي جريمة جماعية مركبة تكبر باستمرار الأثر على الأحياء وهم تحت التعذيب والعوز هم

وأسرهم وينتج عنها كل يوم مضاعفات على حياة هؤلاء أقلها توليد ظواهر الجريمة والمرض النفسي وتعاطي المخدرات والدعارة والسرقة والرضوخ للمخططات السياسية وهي جريمة العصر بإمتياز والخلل ليس فنيا ولا أخلاقيا فقط بل الخلل هو استمرار هذه القيادة في الحكم لإرتكاب جرائم أكثر بشاعة"

وقال القيادي الفتحاوي العميد إحسان الجمل لـ"أمد": "عدم صرف الرواتب هو قرار اجرائي عقوبة من سلطة رام الله،ألتي تتعامل مع مع شعبنا بطريقة كيدية انتقامية. وهي تاتي ترجمة لتهديدات عباس من البحرين الى وقتنا هذا معتقدا انع بهذه السياسة يستطيع اخضاع شعبنا للقبول بسياسته الانهزامية التي كانت الوجه الاخر للانقسام والمكرسة له.

فبركة خلل فني هي تبرير سخيف.انا مقطوع الراتب منذ أكثر من سنتين، وما زالت الذريعة خلل فني.

اعتقادي أن عباس يريد أن تتجه غزة من الصبر والبعض على الأصابع إلى حالة التمرد.حتى يوظف ذلك في مقولة أن غزة إقليم متمرد "ويخرجها من الحسبة الوطنية مسهلا الطريق لتحويل الانقسام إلى انفصال جغرافي وسياسي.والدفع لتمرير مخطط ترامب بأن تتحول لاحقا غزة إلى الدولة الفلسطينية بعد ترتيب أوضاعها من زاوية إنسانية تتحول إلى حل مقبول ضمن الظروف الموجودة.ويتم ضم مناطق الضفة إلى الاحتلال مع حكم إداري.

عباس لا يمارس سياسية عبثية انتقامية.بل هي ممنهجة ولو كان اليوم صوته مرتفع في وجه الولايات المتحدة. لكن السلوك يقول ان بارع في تأدية دوره بكل أمانة".

## صرخة الانقاذ الوطني .. مشروع شغب بمئات التواقيع على اجتماعات رام الله واوساط فتحاوية تؤكد سيطرة الرئيس محمود عباس على المشهد الداخلي ورفض اي بدائل

**عمان– راي اليوم – خاص 2018\4\23**

بدأت في عدة عواصم عربية ابرزها الاردنية عمان حملة اتصالات شرسة للمشاغبة على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي دعت اليه السلطة يوم 30 من الشهر الجاري وسط حالة تحاور وتجاذب غير مسبوقة على الصعيد الداخلي الفلسطيني واطلق ناشطون وقادة بارزون حملة باسم سخى الانقاذ الوطني .

وطرحت الحملة بيانا عاما على الشخصيات الوطنية الفلسطينية في الداخل والشتات .

وعلمت راي اليوم بان البيان تم توقيعه من مئات الشخصيات الفلسطينية في الداخل والخراج .

ويعتبر البيان خطوة السلطة في السياق محفوفة بالمخاطر لانها تهدف الى تسريب مشايعين للسلطة وبرنامج اوسلو بدلا من 117 عضوا من المتوفين عبر اجتماع غير عادي تقرر عقده في رام الله للمجلس الوطني .

واعتبر البيان الذي حصلت راي اليوم على نسخة منه ان الاجتماع مشبوه ويمهد لقرارات خطيرة ومبيته سيتم تمريرها بأغلبية الحضور .

ووصف البيان هذه القرارات بانها حلول يتم تسويقها عبر اكثر من طرف متناغم مع توجهات الادارة الامريكية الحالية وبالتزامن مع احتفالات رئيسها بسبعينية دولة الاحتلال .

ووصف البيان ما يجري بانه محاولة لتهميش ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني والتسبب بكارثة اكبر من النكبة .

وكطلب البيان من جميع الفلسطينيين في العالم التوقيع على النص لرفض عقد هذا المجلس مع التأكيد على عدم وجود شرعية لاي قرارات تصدر عنه على اساس انه يخالف لوائح تأسيس المجلس الوطني.

ودعا البيان جميع الفصائل الى الالتفاف حول مشروع انقاذ منظمة التحرير واعادة تفعيل مؤسساتها عبر تشكيل لجنة انقاذ وازنة .

ويتسارع عشرات الفلسطينيون للتوقيع على البيان في الوقت الذي وصف فيه قياديون في السلطة من بينهم عضو اللجنة المركزية جبريل الرجوب الاجتماع بانه ضرورة وطنية ملحة للحفاظ على شرعي مؤسسات منظمة التحرير .

وكشف مصدر مطلع لراي اليوم بان احد البنود التي ستعرض على الاجتماع يتعلق بانتخاب رئيس لمنظمة التحرير تجنبا لسيناريوهات يفترضها اخرون .

ووصف مصدر مقرب من الرجوب تحديدا بان الرئيس محمود عباس يسيطر تماما على خيوط المعادلة وبأن مؤسسة الشرعية الفلسطينية متمسكة بخياراتها ولا بدائل عن مؤسسة الرئاسة الحالية يمكن ان يسمح بها .

## محيسن: الشعبية لن تكون جزءا من مساعي حماس لتشكيل أطر موازية!

**أمد/ رام الله: 2018\4\23**

اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن موقف الجبهة الشعبية عبر بيانها أمس والرافض لأية سياسات أو نشاطات لتشكيل أطر موازية لمنظمة التحرير بمثابة "دليل جديد على وطنية الجبهة، وكونها جزء أصيل وفصيل رئيسي في المنظمة".

وأوضح محيسن في حديث لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية صباح اليوم الاثنين، أن موقف الشعبية بعدم المشاركة في المجلس الوطني لا يعني تشكيل بديل عن المنظمة، ولن تكون جزءا مما تريده حركة حماس في إطار مساعيها كي تكون بديلا عن منظمة التحرير.

وفي السياق، أكد محيسن أن المصلحة الوطنية العليا هي الأساس في اختيار ممثلين في المجلس الوطني، حيث يختار كل فصيل ممثليه، كما سيجري التوافق على الشخصيات المستقلة التي يجب أن تكون مستقلة وفاعلة ولا تتبع لأية أجندات خارجية، وذلك لمواجهة التحديات الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية، خاصة ما تسمى "صفقة العصر".

## تفاصيل جديدة حول اغتيال العالم فادي البطش.. والشرطة تنشر صورا للمنفذين

**كوالالمبور – متابعة المركز الفلسطيني للإعلام 23\4\2018**

عممت الشرطة الماليزية صباح اليوم الاثنين (23-4) على جميع المعابر والمطارات ونقاط الخروج من البلاد صورة تقريبية للمتهمين بقتل العالم الفلسطيني فادي البطش في العاصمة كوالالمبور صباح السبت الأخير.

وقال المفتش العام للشرطة تان سري محمد فوزي هارون في مؤتمر صحفي في مركز تدريب الشرطة (بولابول) صباح اليوم إن الشرطة جمعت الصور على أساس توصيف شهود العيان.

وأكد أن: "لدينا خبراء جمعوا الصور على أساس شهود عيان، لكننا لا نستطيع الكشف عن الكثير ممن تحدثوا إلينا".

وقال محمد فوزي إن "المشتبهين يعتقد أنهما من أصل أوروبي أو شرق أوسطي، وأضاف: "المشتبه بهم ذوي أجسام ضخمة وطولهم نحو 180 سنتيمترا تقريبا مع بشرة معتدلة، ومن غير المؤكد ما إذا كانوا ما زالوا في البلاد".

وبين أنه يعتقد أن المشتبه بهما كانا يركبان دراجات نارية من طراز بي إم دبليو GS و Kawasaki Versys.

وأكد أنه تم استخلاص 14 رصاصة من جسد الشهيد البطش عند تشريح الجثة، وقال: "أرسلنا هذه الرصاصات لخبراء الأسلحة لدينا هنا لمزيد من التحليل".

ورفض محمد فوزي الكشف عن مزيد من التفاصيل حول القضية لأنها لا تزال قيد التحقيق، لكنه كشف أنه لم يكن هناك أي تهديد قد طال عائلة الضحية.

وأضاف أنه قد تؤخذ إفادة من شقيق الضحية الدكتور رامي البطش، الذي وصل إلى ماليزيا مساء الأحد، إذا لزم الأمر.

وحث أيضا أي شخص لاحظ أي شيء بين الساعة 5 صباحا و 7 صباحا يوم السبت للتقدم بالإفادة للشرطة، مؤكدا أن "شدة الهجوم دليل على أن مهاجميه أرادوا قتله".

وكان العالم الفلسطيني فادي البطش قد تم اغتياله صباح السبت (21-4) أثناء توجهه لصلاة الفجر في المسجد المجاور لمنزله، الواقع في منطقة جومباك في العاصمة الماليزية كوالالمبور.

**تم بحمد الله**